الأمم المتحدة

A/73/PV.57

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٥٧**

الثلاثاء، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.*

**البند ٧٤ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها**

**(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية**

**جلسة تذكارية بمناسبة الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا**

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أولا، أشكر وفد كوبا الذي يسر، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، اتخاذ القرار الذي أدى إلى عقد هذه الجلسة.

نحتفل، في هذه الجلسة، بمرور ٧٠ عاما على أحد أكثر إسهامات الجمعية العامة أهمية للجنس البشري: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو جوهرة تعددية الأطراف والبرهان الذي لا جدال فيه على تأثير عملنا على شعوب العالم وعلى حياة كل فرد. وتشكل تلك الوثيقة التاريخية تركة جيل استوعب، بعد معاناة مآسي حربين عالميتين، أن ”الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“ بالنسبة للجميع.

وأود أن أشدد على الدور الذي اضطلعت به كل من إليانور روزفلت وهانسا مهتا ومينيرفا برناردينو والكثيرات غيرهن من النساء ذوات الرؤية في صياغة إعلان أكثر شمولا ومساواة، كان مصدر إلهام لكفاح الملايين من النساء في جميع أنحاء العالم: نساء الشعوب الأصلية والمنحدرات من أصل أفريقي والنساء ذوات الإعاقة والنساء من خلفيات متنوعة.

واليوم، نتذكر إنجازا استثنائيا لا يزال يشكل، على الرغم من مرور الزمن، أقوى أساس لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

عنها، ونشيد بالأشخاص الذين قدموا إسهامات كبيرة لجعل كرامة الإنسان الأساس لتعايشنا في العالم.

وهذه أيضا سانحة للاحتفال بمرور ٢٥ عاما على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي أرسى بوضوح الطابع العالمي المترابط والمتداخل وغير القابل للتجزئة لحقوق الإنسان، والذي أنشأ كذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي تقودها حاليا امرأة استثنائية من أمريكا اللاتينية، هي ميشيل باشليه.

وأود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولا، إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا يعبر عن التطلع الجماعي لإقامة نظام عالمي مبني على الكرامة الإنسانية فحسب، بل إنه أدى إلى تحويل العالم بالفعل وجعله أفضل بكثير. فمواده الثلاثون تتضمن مثلا والتزامات عالمية، مثل الحق في الحياة والحرية والعدالة والحق في التعليم والصحة والإسكان والغذاء والعمل، والتي ألهمت تقريبا كل الصكوك الدولية منذ ذلك الوقت ومكنت من وضع المعاهدات التسع الأساسية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية.

وقد ترك الإعلان كذلك أثره على تاريخ بلداننا. وجرى تدريجيا تضمين تعاليمه في النظم القانونية الوطنية، مما كفل آليات لتنفيذها. واليوم، يشكل احترام حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في كل نظام للحكم ولتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ويمكننا اليوم، في الواقع، أن نقول إن أهداف التنمية المستدامة هي الأهداف التي ترمي إلى ضمان حقوق الإنسان بالكامل.

ثانياً، يجب أن نتجنب الانتكاسات في الاتفاقات التي أبرمناها بالفعل ويجب أن نتجنب تسييس حقوق الإنسان. وفي أوقات الأزمات وعدم الاستقرار، التي يواجه فيها النظام الدولي الذي عملنا بجد لبنائه العديد من التحديات، فإننا مضطرون الآن أكثر من أي وقت مضى إلى الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي. وإذا لم نعمل على جعله حقيقة واقعة، وإذا سمحنا بتقييد حقوق الإنسان أو تقويضها، فربما ستواجه البشرية مرة أخرى الخوف والانقسام، وحتماً النزاع – وهي الهواجس نفسها التي سعينا إلى التخلص منها قبل ٧٠ عاماً.

إن حقوق الإنسان حقوق للجميع. وتمهّد التفسيرات الانتقائية أو التفسيرات التي تستمدّ صلاحيتها من المصالح الجيوسياسية أو الاقتصادية لإضعاف هذه الحقوق، والتصوّر بأن الانتهاكات أو التجاوزات ليست كلها مهمة أو أن الكفاح من أجل العدالة والحرية ليس هو نفسه لجميع الشعوب.

ثالثاً، إن الكفاح من أجل حقوق الإنسان متواصل. ولا بد من أن يكون جزءاً من جهودنا اليومية. وقد قررتُ أن أوزّع طبعة خاصة من الإعلان العالمي بحيث يكون دائماً معنا خلال مداولاتنا. فلا يزال أمامنا الكثير مما يجب عمله. ولا يزال هناك الملايين من البشر الذين ليسوا أحراراً أو متساوين ولم يتحرروا من الخوف والبؤس. ولا يزال الفقر والجوع وعدم المساواة تؤثر على جميع البلدان والمناطق. ولم يتم بعد القضاء على التعذيب والرق المعاصر. ولا تزال العنصرية والتمييز والاستبعاد جزءاً من واقعنا، ولا تزال حقوق النساء والفتيات تنتهك بشكل منهجي.

يجب أن يستمر الإعلان العالمي في توجيه جهودنا الرامية إلى بناء عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والمساواة والإنسانية. ولحسن الحظ، فالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي ستُقرّه الجمعية العامة غداً، دليل على أن غالبية الدول الأعضاء تحافظ على هذا الالتزام. وأي يوم أفضل من اليوم – ١٨ كانون الأول/ديسمبر – اليوم الدولي للمهاجرين، لتأكيد أن المهاجرين، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، لا يمكن أن يُحرموا من الحقوق الأساسية التي يكفلها لهم الإعلان العالمي.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينسى الشوط الذي قطعه للوصول إلى الإعلان العالمي. فإحدى العبارات الواردة في ديباجته تحثنا على أن نضع في الاعتبار أن ”تناسي حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني“.

ويحتاج نهج تعددية الأطراف، أكثر من أي وقت مضى، إلى العودة إلى جذوره لتغذيها التطلعات والمثل العليا للرجال والنساء الذين، في خضم تغلبهم على خلافاتهم، عملوا على ترك إرث من الأمل للأجيال القادمة – الأمل في إيجاد عالم يمكن فيه تجنب الحروب واحترام قيمة الحياة بما يعلو على أي اعتبار مادي أو جيوسياسي آخر.

فلنجدد التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهذا هو أفضل تكريم له منا. ولنُثبت أن المثل الأعلى المتمثل في قدر أكبر من العدالة والمساواة والحرية ليس طوباوياً، وأن البشر قادرون على التعايش في سلام، وأن الإعلان وجيه اليوم مثلما كان وجيها في عام ١٩٤٨ عندما صدر.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

**الأمين العام** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل ٧٠ عاماً، وبعد المحرقة وأهوال الحرب العالمية الثانية، صاغ أسلافنا المستبصرون ٣٠ مادة تُرسي ما وصفوه بـ ”أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“. وكان اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو المرة الأولى على الإطلاق التي تجتمع فيها البلدان للاعتراف بأن جميع الناس، في كل مكان، يولدون أحراراً ومتساوين ويتقاسمون حقوقاً أساسية غير قابلة للتصرف. إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية المنصوص عليها في هذه الوثيقة ملك للجميع.

وأينما نعيش، ومهما كانت ظروفنا أو مكانتنا في المجتمع، أو عرقنا، أو لوننا، أو جنسنا أو توجهنا الجنسي، أو لغتنا، أو ديننا، أو رأينا، أو جنسيتنا، أو حالتنا الاقتصادية، فإننا جميعاً متساوون في حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ولا يفقد أحد بالمطلق حقوقه الإنسانية، بغض النظر عما يقوم به أو من يكون. إن وضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعمقه اللذين يجسدان تطلعات الشعوب في كل مكان في العالم قد جعلا منه أكثر الوثائق ترجمة على أوسع نطاق في العالم. ولا يزال التحدي الذي نواجهه هو ترجمته إلى حقيقة واقعة لجميع الناس في كل مكان.

إن الإعلان العالمي أكثر من مجرّد مصدر إلهام وبيان بالمبادئ. وتشكّل مواده الثلاثون تدابير عملية للنهوض بالسلام والتنمية الشاملة إلى ما هو أبعد من حقوق الإنسان. وعلى مدى سبعة عقود، مكّن الإعلان النساء والرجال في جميع المناطق من المطالبة بحقوقهم وتحدي قوى الاضطهاد والاستغلال والتمييز والظلم.

وخلال ذلك الوقت، اكتسب الناس في جميع أنحاء العالم تدريجياً المزيد من الحريات والمساواة. وتحسّنت ظروف البؤس الاقتصادي الشديد والاستغلال. وتم النهوض بحقوق المرأة، إلى جانب حقوق الأطفال، وضحايا التمييز العنصري والديني، والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتمت محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المروعة على جرائمهم من جانب المحاكم الدولية.

ومع ذلك، وبعد سبعة عقود، لا يزال الطريق طويلاً. فلا يزال الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم يعانون من القيود المفروضة على حقوقهم الإنسانية – أو حتى من الإنكار الكامل لها. ولا يزال التعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والاحتجاز دون محاكمة، وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان قائمة. وتواجه أعداد لا تحصى من النساء والفتيات يومياً انعدام الأمن والعنف والتمييز. ونشهد اليوم تصاعد موجة الاستبداد والتعصب وكره الأجانب والعنصرية. ولن نتمكّن إلا من خلال احترام حقوق الإنسان وتعزيزها من تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لإنشاء

مجتمعات مستدامة ومتنوعة وسلمية وشاملة للجميع تزدهر على كوكب سليم.

إنني أدرك أهمية حقوق الإنسان من تجربتي الشخصية. فقد نشأتُ في ظل حكم دكتاتوري وعملتُ في الأحياء الفقيرة في لشبونة، ثم شهدت في وقت لاحق من حياتي المهنية النتائج المريرة لانتهاكات حقوق الإنسان بصفتي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبوصفي الأمين العام، أودّ أن أسلّط الضوء على أن ميثاقنا التأسيسي يجعل من حقوق الإنسان جزءاً من الهوية الخاصة لهذه المنظمة. تشكل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من كل ما نفعله وكل ما نحن عليه.

إن حقوق الإنسان مصدر إلهام. وحقوق الإنسان مصدر تغيير. وحقوق الإنسان تدفع عجلة التقدم وتغير مسار التاريخ. وبوصف الدول الأعضاء قيّمةً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فالتزامها بالحقوق التي يجسّدها أمر بالغ الأهمية. فلنبق منارة هذه الوثيقة الشامخة مُضاءة لكي تستمر في إرشادنا جميعاً على طريق السلام والكرامة والأمن والفرص للجميع.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

وقبل أن نمضي قدماً، أود أن أستشير الأعضاء، على النحو الوارد في رسالتي المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بشأن دعوة السيدة ميشيل باشليه، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لمخاطبة الجمعية.

وما لم يكن هناك اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكل ذلك سابقة، في دعوة المفوضة السامية إلى الإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

*تقرر ذلك.*

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): وفقاً للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للإدلاء ببيان.

**السيدة باشليه** (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل سبعين عاماً، عندما اعتمدت الدورة الثالثة للجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه القرار ٢١٧ (د-٣) أ (انظر A/PV.183)، كانت دول العالم قد بدأت في الخروج من كارثة.

فقد تسببت الإبادة الجماعية، التي كانت على نطاق لم تشهده البشرية من قبل، في معاناة شديدة. وكانت السياسات الانعزالية وذات النزعة القومية قد تسببت في حربين عالميتين وكساد اقتصادي بلغ مداها ونطاقها حدا ألحق الضرر بملايين البشر في جميع أنحاء المعمورة. وقد تسببت أعمال النهب التي ارتكبها الاستعمار في قمع واستغلال أمم ومناطق بأكملها، وأوضح استخدام الأسلحة النووية أن أي نزاع عالمي في المستقبل يمكن أن يقضي تماما على الحياة على هذا الكوكب كما عرفناه منذ فجر التاريخ.

وقد جاء الزخم الأول لوضع إعلان حقوق الإنسان من أمريكا اللاتينية. وأصرت باكستان وجامايكا والصين وغانا والفلبين وكوستاريكا ولبنان وليبريا والهند على التعهد بالتزامات قوية بمناهضة التعذيب وضمان حقوق المرأة وبالعدالة والكرامة والضمير. معا، صاغت دول، من كل مناطق العالم، المواد الثلاثين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفقت على أنها يجب أن تظل، كما ذكر الأمين العام للتو، ”معيارا مشتركا لإنجازات جميع الشعوب وجميع الأمم“ – حتى يتسنى للدول الأعضاء، عن طريق اتخاذ تدابير تقدمية على الصعيدين الوطني والدولي، بناء أسس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

واليوم، لا يزال ذلك التعهد قائما. فالاعتراف بأن شعوب العالم تمتلك تلك الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن يبطل. والإقرار بأن احترام حقوق الإنسان لجميع البشر هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق السلام والتنمية الشاملة للجميع، لا يزال قائما وقويا اليوم مثلما كان قبل ٧٠ سنة ولا يمكن إنكار الإنجازات المستلهمة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد اجتمع الملايين من النساء والرجال معا للمطالبة بإنهاء الاستبداد والظلم وأصروا على حقوقهم في التمتع بالعدالة والحرية من الاستغلال والتمييز والعنف. أما الهجمات التي تُشن اليوم على الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فليس دافعها فشل الإعلان. إنها تنبع من نجاحه لأن حقوق الإنسان تقف في وجه استغلال الأقلية للأغلبية. وتتطلب حكما ومؤسسات تخدم الشعب وليس المصالح الضيقة للأفراد ذوي النفوذ.

تمثل هذه الجمعية آمال ومصالح جميع الناس في جميع الدول الأعضاء. والأساس التي تقوم عليه هو التصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، والتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن تبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام القانون الدولي، وأن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

إن الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تذكرة هامة بسبب إنشاء الأمم المتحدة وهذه الجمعية العامة والغرض منهما اليوم. فتوجيهاته تتردد أصداؤها عبر السبعين سنة وصولا إلى الأزمات العديدة التي نشهدها في عصرنا. وترشدنا المواد الثلاثون للإعلان إلى التدابير التي من شأنها إيجاد حل للعنف والدمار العالمي وإصلاح التفكك الاجتماعي وتمهيد طرق للخروج من النزاعات صوب حلول سلمية مشتركة. يعتمد كل منها على الآخر على نحو لا انفصام له.

وتكتسي الحقوق في المشاركة في اتخاذ القرارات والتحدث بحرية والتماس العدالة أهمية في حد ذاتها فضلا عن أنها تسهم في ضمان الحق في الصحة والحياة والتعليم والتنمية. ويتطلب تعزيز الاقتصادات المستدامة والشاملة للجميع حقا مشاركة الجميع وإنهاء التمييز والحق في الإعراب عن الرأي والاختيار والانتقاد. وتوفير الإدارة التي تخدم الناس لا تكميم أفواههم والنظم الاقتصادية المتأصلة في الكرامة هي مسؤولية كل قائد. إنها تؤسس لشرعية الحكومة وسيادة الدول.

وأطلب من أعضاء الجمعية العامة العمل على تحقيق هذه الرؤية الرامية لتحقيق السلام والعدالة لجميع الشعوب.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان على بيانها وأقدر تشريفها لهذه المناسبة التذكارية.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل ناميبيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

**السيد غيرتز** (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان على بيانيهما هذا الصباح، كما أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذا الاحتفال بهذه الذكرى السنوية اليوم. آخذ الكلمة باسم مجموعة الدول الأفريقية وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جمعنا هنا اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إننا ننظر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه أهم وثيقة تاريخية في مجال حقوق الإنسان. وتؤيد المجموعة الأفريقية مبادئ الإعلان وتقر بآثاره التاريخية على العديد من بلداننا.

وأقول ذلك تذكرة بأنه عندما اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٤٨، لم يكن هناك سوى أربعة بلدان أفريقية تشغل مقعدا على الطاولة ضمن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. في ذلك الوقت، كان معظمنا غائبا فقد كنا لا نزال تحت نير الاستعمار. وقد جاء اعتماد الإعلان منارة أمل بالنسبة لنا لأنه يحدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ينبغي أن تكون متأصلة لدى كل إنسان. وقد مس ذلك بصورة مباشرة محنتنا وواقع العصر.

تنص المادة الأولى من هذه الوثيقة الهامة على أن ”جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق“. وبالنسبة

للعديد من حركات التحرير في جميع أنحاء القارة، أعطت تلك المادة وما تلاها من مواد زخما إضافيا لكفاحنا من أجل الحرية والاستقلال وعضدت قضيتنا ضد الظلم والسيطرة الاستعمارية. لذلك، بالنسبة للمجموعة الأفريقية، فإن السياق التاريخي لاعتماد الإعلان بمثابة تذكرة أيضا بالشوط الذي قطعناه كأمم في كفاحنا من أجل تحقيق الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولذلك، خلصنا إلى تأييد الإعلان تأييدا تاما والتسليم بأننا إذا ما وفرنا الحماية لجميع الحقوق المنصوص عليها فيه فإننا نرسي بذلك الأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم.

ونذكّر بالقيادة الدينامية والملهمة لرئيسة لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، السيدة إليانور روزفلت، التي أشار إليها الرئيس هاري ترومان في وقت لاحق بالسيدة الأولى للعالم، تكريما لإنجازاتها في مجال حقوق الإنسان. ونحييها على اقتناعها الراسخ بأن الإعلان سيكون له من التأثير على المجتمع العالمي ما يعادل ما كان لإعلان الاستقلال على المواطنين في بلدها.

وتفخر المجموعة الأفريقية بالتقدم الذي أحرزناه في النهوض بحقوق الإنسان في مختلف بلداننا. وقد اعتمد العديد من الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية، بصفتنا أعضاء في الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الخاصة بنا، المزيد من الصكوك الرامية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. فمن خلال الاتحاد الأفريقي، اعتمدت الدول الأعضاء الأفريقية اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا لعام ٢٠٠٣، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته لعام ١٩٩٠، فضلا عن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم لعام ٢٠٠٩.

وتشير بعض الوثائق الآنفة الذكر، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بصورة مباشرة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إذ أنها وسعت نطاق حقوق الإنسان المنصوص عليها فيه. ومن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصولا إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أظهرت الدول الأعضاء الأفريقية استعدادها لتحسين حالة حقوق الإنسان لأجل شعوبها من خلال اعتماد معاهدات وإعلانات ومبادئ توجيهية محددة ومباشرة لمعالجة شواغل بعينها، مثل حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق المهاجرين واللاجئين، وأي عدد آخر من الشواغل الجديدة والناشئة.

وقد أنشئ أيضا عدد من المؤسسات لتيسير التنفيذ الفعال للصكوك المذكورة أعلاه، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه.

أسهمت تلك المؤسسات إسهاما هائلا في النهوض بحقوق الإنسان في القارة. وإذا ما جرى تزويدها بالموارد الكافية، فسوف يكون تأثيرها محسوسًا في جميع أنحاء القارة، خاصةً على ما هو مهم، أي أولئك الذين تم التخلي عنهم. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باعتباره معياراً مشتركاً للإنجاز، يتعين على مجتمع الأمم بأسره أن يحترس من الأخطار التي تهدد حقوق الإنسان، بما في ذلك كره الأجانب والعنصرية والاتجار بالأشخاص والهجمات ضد المهاجرين والتهديدات الملحة الأخرى لرفاهية كوكبنا ومواطني العالم، كعلامة على التزامهم بمُثُل الإعلان وقيمه.

لا تزال المجموعة الأفريقية ملتزمة بالتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل تحقيق عالم أكثر سلاما وعدلا وإنصافا. وهذا في رأينا هو معنى الإنسانية بروح أوبونتو الحقيقية، التي تترجم فيها رفاهية جاري إلى رفاهيتنا جميعًا كمجتمع للأمم.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

**السيد محمد أمينوف** (طاجيكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ. ونعرب لكم عن تقديرنا، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة اليوم للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذكرى الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد في عام ١٩٤٨ الوثيقة التوجيهية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. لقد تمت صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتولد عن الرفض العالمي للعنف، حيث جاء في ديباجته،

> ”لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم“.

وعلى مدار أغلب فترات التاريخ، اكتسب الناس حقوقًا ومسؤوليات من خلال عضويتهم في مجموعة أو عائلة أو دين أو طبقة أو مجتمع، وأصبح الإعلان العالمي بمثابة تجسيد عالمي للحق في الحياة وحرية التعبير والحرية والمساواة والغذاء والمأوى، والأهم من ذلك لتحقيق حياة كريمة. وبينما التزمت الحكومات بإنشاء الأمم المتحدة، جاءت دعوات من جميع أنحاء العالم لحماية المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان. وقامت هذه الأصوات بدور حاسم في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعترف بحماية حقوق الإنسان كأحد مقاصد الأمم المتحدة.

يجسد الإعلان العالمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، بناءً على فرضية أنه لا يمكن الاستفادة من مختلف الحقوق بنجاح إلا بالاشتراك مع بعضها البعض. وأعاد إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ تأكيد عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة وترابطها. وتوضح كلتا الوثيقتين التطلعات المشتركة والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي لجعل العالم مكانًا أفضل. وعززتا معيارًا مشتركًا لحقوق الإنسان ووضعتا الأسس لعالم أكثر عدلاً وأمانًا.

واليوم، وفي حين تطور إطار معياري شامل للغاية لمعاهدات حقوق الإنسان والعهود، جنبًا إلى جنب مع بنية مفصلة لآليات لدعم هذا العمل على المستوى الدولي، هناك قلق متزايد بشأن التحديات المتعددة التي تطرحها روح التعددية. ويجب أن نضمن بيئة عمل آمنة للأشخاص المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك تسهيل أنشطتهم المشروعة. ويجب التصدي بفعالية لأعمال الانتقام والتخويف من أي نوع كان، بما في ذلك التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها في مجال حقوق الإنسان.

وفي هذا المسعى، يجب أن نضع في اعتبارنا أن سيادة القانون تنطبق على الجميع بالتساوي. وسيساعد الالتزام بهذه المبادئ على الحفاظ على موضوعية وحياد المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتمكينهم من الانخراط البناء مع جميع المعنيين. وينبغي ألا نسمح بإضفاء الطابع السياسي على القضية الخطيرة المتمثلة في حماية حقوق الإنسان، وينبغي معالجة التحديات على جميع المستويات بروح التعاون والحوار الحقيقي.

ومن أجل نجاح قضيتنا الجماعية والمشتركة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فإننا نؤكد أن النظام الدولي لحقوق الإنسان ينبغي أن يركز على تحقيق النتائج المرجوة من خلال نهج أكثر شمولية وتشاركية وإيجابية للحوار وبناء القدرات. وستستمر القيم المتجذرة في الإعلان العالمي وإعلان فيينا في توجيهنا ونحن نسعى جاهدين لتحقيق نظام عادل لحقوق الإنسان.

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا ركيزتين أساسيتين لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي

اليوم. إن هاتين الوثيقتين تتضمنان رسائل مهمة وفهما للماضي، وتوفران إطاراً لنا للاستجابة للتحديات الناشئة. والأهم من ذلك أن هذين المشروعين يكرسان التزامنا بإيجاد حلول عالمية للتحديات المشتركة التي تعيق تقدم البشرية. وينبغي أن نتطلع إلى تحقيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا ومواصلة العمل من أجل تحقيق عالم أفضل خالٍ من العنف بالنسبة لنا وللأجيال المقبلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليتوانيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيدة بلبيتي** (ليتوانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الشرقية.

ونحن إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نتذكر ونأمل في الأفضل. ونتيجة للمعاناة الهائلة للناس في الحرب العالمية الثانية وكفاحهم من أجل إحلال السلام، تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، وكان بمثابة الخطوة الأولى في المسيرة الطويلة إلى الأمام للجمع بين البشر رداً على فظائع أكبر مأساة في التاريخ، وبناء عالم جديد توجد حقوق الإنسان في صلبه. وقد ساعدنا نحن المجتمع الدولي، مسلحين بالالتزام المشترك بالمبادئ المنصوص عليها في تلك الوثيقة الأساسية، على إعلاء كرامة الكثير من الناس، ومنعنا الكثير من المعاناة الإنسانية.

لقد أصبح الإعلان العالمي حجر الزاوية في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي بنت عليه دول كثيرة منذ ذلك الحين، بنية قوية ومتينة لحقوق الإنسان. إن تلك الأداة الرائعة توضح في ٣٠ مادة فقط الحقوق والواجبات التي ندين بها لبعضنا البعض بسبب إنسانيتنا وتوفر لنا مجموعة من التدابير لإنهاء الفقر المدقع وإتاحة الفرص لكل إنسان.

وهي كذلك تمنحنا الشجاعة لما نؤمن به من قناعات من أنه بوسع كل فرد أن يحدث تغييرا حتى يتسنى للجميع عيش وعد الإعلان العالمي– حياة ملؤها الكرامة والاحترام.

وبنهاية الحرب الباردة، كان الوعي الدولي الذي أُعيد إحياؤه والتلاقح الثقافي مصدر إلهام لاتخاذ خطوة هامة جدا أخرى إلى الأمام باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا. فوصفه الأساسي لحقوق الإنسان بأنها ”عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة“ يزيل التمييز بين الحقوق المدنية والسياسية وتلك الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت الكلمات الأولى في ديباجة إعلان فيينا قدرا كبيرا من التفاؤل ببدء عهد جديد، حيث انخرطت الدول المعتمدة على بعضها بعضا في نهج مشترك تجاه مسببات المعاناة الإنسانية بالنظر إلى ”أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى المجتمع الدولي.“.

وإذ نتفكر في العقود السبعة التي انقضت، فإننا ندرك أنه لم يتم بعد الوفاء بوعود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووعود إعلان وبرنامج عمل فيينا. ومع ذلك، فكون أنهما صمدا أمام اختبار الزمن هذا يقف شاهدا على ديمومة الطابع العالمي لمثلهما الدائمة المتمثلة في المساواة والعدالة والكرامة الإنسانية.

إن هذه الذكرى فرصة سانحة لتقييم الآثار المجتمعية الشاملة التي خلفتها حقوق الإنسان على مر السنين. ومع ذلك، فإن معنى هذه الوثائق للشعوب وحياتهم اليومية هو ما يهم أكثر من غيره. ولذلك السبب، يجب علينا أن نعزز الفهم لكيفية استمرار الإعلان العالمي وإعلان فيينا في تمكيننا وإلهام تفكيرنا المتدبر بشأن السبل التي يمكننا بها الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون في تصدينا للتحديات القائمة.

وتشكل هذه الذكرى تذكيرا صارخا بأننا إذ نتفكر في الإنجازات كمصدر للأمل والتفاؤل، لا يمكننا أن نأخذ حقوق الإنسان كأمر مسلم به. ونحن ندرك تماما الكفاح الحالي

للشعوب في جميع أنحاء العالم اليوم من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان. إنه يمكن، بل ويجب، التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والإجراءات التي تقمعها ومنع العنف والحفاظ على السلام.

إن هذه الذكرى فرصة للعالم ليحتفل بنعمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا ولإعادة تأكيد استمرار مبادئ ومعايير حقوق الإنسان التي ساعد الإعلانان على إرسائها. وهو كذلك وقت للدفاع عما يمثله الإعلان العالمي وإعلان وبرنامج عمل فيينا فعلا. ونحن بحاجة إلى ضمان إنجازاتنا وما حققناه من تقدم واغتنام هذه المناسبة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل مواصلة الدفاع عن حقوق الإنسان بالتزام شديد. وعلينا أن نؤكد من جديد الأهمية الأساسية لحقوق الإنسان بالنسبة لحياتنا وحياة الأجيال المقبلة، مستمدين قوتنا من العبارات الأخلاقية المتضمنة في الإعلان العالمي.

ولعل إعادة القراءة الأوسع نطاقا لهاتين الوثيقتين بالغتي الأهمية اليوم تتعلق بتركيزهما على الواجبات المترتبة علينا تجاه أحدنا الآخر، في مقابل الحقوق التي نطالب بها بعضنا بعضا. وهذا هو السبب في أننا نأمل ألا تحتفظ الوثائق المعتمدة مع مراعاة المشاكل الخاصة بعصر معين فحسب بحجيتها العالمية بوصفها نقاطا مرجعية مستقبلية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بل أن تبقى أيضا باعتبارها أشمل تعبير عن حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. ولا يزال أمامنا شوط طويل.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيدة كوردوبا سوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذه الملاحظات بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه الجلسة العامة للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا.

في أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب، مثل الاعتماد التاريخي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ المرة الأولى التي تتفق فيها بلدان العالم على الاعتراف بأن البشر في كل مكان يتشاطرون حقوقا أساسية وغير قابلة للتصرف. وعلى نحو مماثل، أعاد اعتماد إعلان فيينا في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ تأكيد التزام الدول كافة بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام العالمي لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وسلط الضوء على أن التعاون الدولي بشأن هذه المسألة أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

ومكن الإعلان العالمي الناس في جميع أنحاء العالم من المطالبة بحقوقهم والكفاح ضد جميع أشكال الاضطهاد والاستغلال والتمييز والظلم. وهو يوفر لنا الأساس لكفالة حقوق متساوية للجميع ”دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر“ والسعي إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة للبشرية جمعاء. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن ننوه بأهمية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها من أجل الكرامة والتنمية الشخصية للجميع.

وما من شك في أننا قطعنا شوطا طويلا، ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين علينا تحقيقه في مجال حقوق الإنسان وهناك الكثير مما ينبغي عمله للتغلب على التحديات الراهنة في العالم في وقت تتآكل فيه القيم العالمية. ويجب أن نواجه هذه التحديات معا من خلال تعزيز النظام المتعدد الأطراف على أساس التفاهم المتبادل والحوار والشفافية وبناء الثقة وتعزيز التعاون الدولي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تود بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تؤكد مجددا أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية مترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة ويعزز بعضها بعضا، وأنه يجب معاملة جميع حقوق الإنسان بطريقة نزيهة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من الاهتمام. ونشدد على أنه يتعين الاسترشاد في سياق تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس بروح الحوار الدولي البناء والتضامن والتعاون.

وتحقيقا لهذه الغاية، نود تأكيد الالتزام التام لكل دولة عضو في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعاونها الكامل مع منظومة الأمم المتحدة في تحقيق التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان لكل فرد في جميع أنحاء العالم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

**السيدة غريغوار فان هارن** (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

إذ نحيي الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، ينبغي أن نتوقف برهة للتفكر في هاتين الوثيقتين، إذ أن لهما أهمية اليوم بذات القدر من الأهمية التي كانت لهما في الأيام التي وقعتا فيها. وقد انتقل العالم بلا شك في اتجاه واعد، منذ التوقيع على الإعلان العالمي قبل ٧٠ عاما. فالمزيد والمزيد من الناس يرون حقوقهم الإنسانية تُدون في قوانين وطنية وتتوفر لها الحماية من خلال نظم عدالة قائمة بوظائفها.

وهذا، بدوره، أدى إلى مزيد من الحرية والمساواة والازدهار. وكان للإعلان العالمي دور أساسي في التقدم المحرز. وقد استخدم مرارا كمصدر إلهام للدساتير الوطنية، فضلا عن غيرها من الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، بما في ذلك تشكيل الأساس الذي يقوم عليه ١٨ من المعاهدات والبروتوكولات الاختيارية للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي.

ولكننا، نحن شعوب الأمم المتحدة، قد خذلنا أيضا كثيرا من إخواننا من بني البشر – الكثير الذين يساورهم الشك إن كانوا حقا قد ولدوا أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق، والكثير الذين يواجهون باستمرار انتهاكات أو تجاوزات لحقوقهم الإنسانية، في أحيان كثيرة على أيدي الحكومات ذاتها التي يقع على عاتقها مسؤولية حماية تلك الحقوق وتعزيزها. ولئن كنا قد خذلناهم، ينبغي لنا أن نستقي الدروس من فشلنا وأن نفعل ما هو أفضل. وتبرز من بين هذه الدروس ثلاثة تستحق اهتماما خاصا.

أولا، يجب أن نعترف بالدور البالغ الأهمية للمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال الصحافة الحرة، في محاسبة الحكومات فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. والمدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم يستحقون دعمنا الثابت، خصوصا عندما يصبحون هدفا للقمع.

ثانيا، لقد تعلمنا أهمية المؤسسات الدولية القوية لحقوق الإنسان. وهي ضرورية لتعزيز الحوار الحكومي الدولي والتفاهم المتبادل وتحسين الأطر المعيارية، وحيثما لا تؤدي هذه المؤسسات عملها على النحو المتوقع، ينبغي لنا جميعا أن نسعى جاهدين إلى تحسينها وتعزيزها.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل في منع نشوب النزاعات والفظائع الجماعية ومنع عدم المساواة والفقر. إن احترام حقوق الإنسان في حد ذاته سيكون بمثابة أداة وقائية لتجنب هذا الظلم، بل إنه يمكن، في المقابل، أن تستخدم الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان كعصفور الكناري في

منجم الفحم، أي كتحذير قبل أن تخرج الأوضاع عن السيطرة، وينبغي أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات مبكرة.

ولا يمكن أن نتعلم من هذه الدروس حقا إلا من خلال إشراك الجميع، بدون تمييز على أي أساس. وفي هذا الصدد، أود أن أثني بإيجاز على جميع النساء اللاتي قدمن إسهامات أساسية في تحقيق المساواة بين الجنسين والإنجازات في مجال حقوق الإنسان خلال السنوات السبعين الماضية، بدءا من إليانور روزفلت، التي ترأست لجنة صياغة الإعلان العالمي؛ وهانسا مِهتا، التي سلطت الضوء على ضرورة المساواة بين الجنسين، وضمّنت استخدام عبارة حقوق الإنسان عوضا عن حقوق الرجال في المادة ١ من الإعلان؛ ماري – إيلين ليفاشو، التي نجحت في إدراج مفهوم عدم التمييز على أساس الجنس في المادة ٢؛ وصولا إلى نساء اليوم ممن يتصفن بالشجاعة، مثل ملالا يوسفزاي ونادية مراد الحائزتين على جائزة نوبل للسلام. والنساء يمثلن نصف سكان العالم، وينبغي تمثيلهن على قدم المساواة.

في الختام، دعونا نجدد التزامنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا. دعونا ننظر بفخر إلى إنجازاتنا وبتواضع إلى إخفاقاتنا. وعلى حد قول إليانور روزفلت،

”نحن نواجه المستقبل محصنات بالدروس التي تعلمناها من الماضي. ومن اليوم علينا أن ننشئ عالم المستقبل.“

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جزر البهاما، التي ستتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

**السيدة كاري** (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة في مناسبة بالغة الأهمية للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، وفقا للقرار ١٦٩/٧٢.

قبل ٧٠ عاما، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، صدقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكان قصد القائمين بصياغته – هؤلاء الرجال الثمانية الشجعان والمرأة الوحيدة – هو إعداد وثيقة من شأنها تحديد الحقوق والحريات الأساسية للجميع في وقت تُهدد فيه الكرامة البشرية. وكونه أول وثيقة رسمية تحدد حقوق الإنسان للجميع، كان من المتوخى أن يكون الإعلان بمثابة خارطة طريق لتعزيز الحقوق العالمية للبشر أجمعين. واليوم، يعتبر الإعلان أحد أهم الوثائق الأساسية في مجال حقوق الإنسان الدولية.

في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أكد العالم مجددا على أهمية عالمية حقوق الإنسان باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، الأمر الذي عزز الصلة أكثر بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وتظل جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة. وتظل بلداننا حازمة في الدفاع عن القيم العالمية والحقوق غير القابلة للتصرف الواجبة لكل إنسان.

والإسهامات الرئيسية للمرأة والدفع من أجل إنشاء الإعلان العالمي كانت أساسية وأدت إلى التقدم الكبير في مجال حقوق المرأة وتمكينها عالميا. وإذ نرحب مع التقدير، سيدتي الرئيسة، برئاستكم التاريخية، كونكم المرأة الرابعة فحسب التي تتولى منصب رئيس الجمعية العامة.

وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، احتفل العالم باليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي كان بمثابة فرصة للتأمل في التقدم المحرز نحو إضفاء الطابع العالمي على الحقوق والحريات الأساسية. وهذه المناسبات مفيدة حقا لأنها تشجعنا على إعادة تقييم مجموعة واسعة من حالات حقوق الإنسان وتأكيد التزامنا بالإزالة الحواجز التي قد تتعدى على التمتع الكامل والمتساوي بحقوق الإنسان.

وقد تحقق حدث تاريخي قبل بضعة أشهر، فلأول مرة منذ إنشاء مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦، تنتخب دولة جزرية

صغيرة نامية ناطقة بالإنكليزية من منطقة البحر الكاريبي لتصبح عضوا. وعضوية جزر البهاما في مجلس حقوق الإنسان ستسمح بالتداول فيما بين أعضائه بشأن التجارب والمنظورات الفريدة للجماعة الكاريبية، مثل تلك المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، والعمل اللائق والهجرة وعدم المساواة والمسائل الجنسانية والشباب.

ومنطقتنا سعيدة بهذا الإنجاز، وتتطلع إلى المزيد من الفرص للمشاركة على الساحة الدولية في هذا المجال الحيوي من الخطاب الدولي. وفي هذه المرحلة، تعرب الجماعة الكاريبية عن خالص تقديرها للبلدان المانحة للصندوق الاستئماني للمساعدة التقنية الطوعية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. إن البرنامج الذي صممه الصندوق الاستئماني لا يقدر بثمن في إثراء الفهم بشأن بنود جدول الأعمال والإجراءات الموضوعية لمجلس حقوق الإنسان.

وقد نجح واضعو الإعلان العالمي في صياغة وثيقة من شأنها أن توفر الأمل والكرامة، وثيقة تكرس فيها حقوق الإنسان العالمية لكل رجل وامرأة وطفل. ومنذ ذلك الحين، وضع عدد من الصكوك لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها لضمان التمتع الكامل بهذه الحقوق من قبل الجميع. وتؤكد صكوك مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أهمية تحقيق العالمية والمساواة والمشاركة وسيادة القانون، التي تعزز التنمية بقوة.

لقد عمل العالم بلا كلل لضمان أن تصبح الحقوق للجميع حقيقة واقعة. وحققنا العديد من الأهداف، ولكن كما هو الحال مع أي جهد يستحق العناء، فإن المسيرة لا تزال مستمرة. ومع أن الإعلان العالمي يتصدى لحقوق الإنسان العالمية، لا يزال العالم يواجه تحديات مستمرة، ولدى منطقة البحر الكاريبي شواغل خاصة في هذا الصدد.

يشكّل تغير المناخ تحدياً خاصاً للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بإعمالنا لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية أمام الآثار السلبية لتغير المناخ تهدد بعض الحقوق، مثل الحق في الماء والغذاء والسكن، وتعرقل، نتيجة لذلك، التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، نؤيّد التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي من أجل التصدي للأثر السلبي للأزمات العالمية المتتالية والمتفاقمة، مثل الأزمات المالية والاقتصادية وأزمات الغذاء وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

إضافة إلى ذلك، نشير إلى الحاجة لاتباع نهج كلي في معالجة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، يجب علينا في إطاره أن نظل واعين بالعلاقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة، وأود أن أؤكد للدول الأعضاء التزام الجماعة الكاريبية الكامل بتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بهدف ضمان عالم أفضل للجميع عن طريق السلام والإنصاف والعدل والمساواة والكرامة.

**السيد كيكرت** (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وبعد أهوال الحرب العالمية الثانية، اجتمع المجتمع الدولي لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه معياراً مشتركاً للإنجاز لصالح الشعوب والأمم كافة.

وعقب انتهاء الحرب الباردة، واصل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود عام ١٩٩٣ السير على المسار الذي بدأ في عام ١٩٤٨ وفتح آفاقاً جديدة في الحماية الدولية لحقوق الإنسان من خلال الاتفاق على إعلان وبرنامج عمل فيينا، الذي أرسى بوضوح ما يلي:

”[و] إن الديمقراطية، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً.“

كما أدى إلى إنشاء مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي كانت علامة بارزة حقيقية في الحماية المؤسسية لحقوق الإنسان.

إن عام ٢٠١٨ لا يتيح لنا الفرصة لإحياء ذكرى اعتماد هاتين الوثيقتين الهامتين فحسب، بل أيضاً فرصة للانخراط في تفكير صادق ومنفتح في ما حققناه وفي ما يلزم القيام بالمزيد فيه. وعلى الرغم من إنجازات السنوات الـ ٧٠ الماضية، فإننا لا نزال نشهد أن الكرامة المتأصلة وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لجميع البشر كثيراً ما تكون غير مضمونة. ونشهد تراجعاً عن الالتزامات في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وتتزايد الحاجة إلى معالجة تحديات حقوق الإنسان التي يبدو أنها تواجه الريبة والعداء. وفي كثير من البلدان، تواجه منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين سنحييهم تحية خاصة في وقت لاحق اليوم، الضغط والقيود والأعمال الانتقامية، بل ما هو أسوأ من ذلك.

وفي هذا السياق، نظّمت النمسا، جنباً إلى جنب مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مؤتمراً للخبراء في حقوق الإنسان من جميع مناطق العالم، في فيينا يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو، للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان وبرنامج عمل فيينا، بعنوان ”فيينا+٢٥: بناء الثقة – جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة للجميع“. وخلال هذا المؤتمر، ناقشت الجهات المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية كيف أن الاتجاهات العالمية، مثل التحضّر والرقمنة والتغيرات الديموغرافية وتغير المناخ، ستشكل جدول أعمال حقوق الإنسان خلال العقد المقبل. لا يمكن لحقوق الإنسان أن تؤدي دورها، بوصفها عامل استقرار لسيادة القانون بصورة فعالة، ولمكافحة الإقصاء الاجتماعي، وباعتبارها محركاً هاماً للأمن المستدام، وبوصفها الضامن والمنشئ للعدالة والمساواة بروح من التضامن، إلا عندما تتلقّى هذه الحقوق حماية فعالة عندما نتناول هذه التحديات الجديدة.

تتجسّد نتائج هذا التبادل المثمر في توصيات عملية المنحى بشأن الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر – حقوق الإنسان والأمن وتعزيز المساواة في مجتمعاتنا. إن الوثيقة الختامية، التي جرى تعميمها في ٢٧ أيلول/سبتمبر وترد كمرفق في الوثيقة A/73/399، تحوي على العناصر الرئيسية للمناقشات. وأشجّع الجميع على النظر بعمق في تلك الاقتراحات الآتية من الميدان وإشراك المجتمع المدني في مهمتنا للتصدي لتحديات المستقبل.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا النتيجة المشتركة من إعلان وبرنامج عمل فيينا:

”حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق طبيعية يكتسبها جميع البشر؛ وحمايتها وتعزيزها هما المسؤولية الأولى للحكومات.“

ومن هذا المنطلق، تتطلع النمسا إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء في السنوات الثلاث المقبلة بصفتها عضواً في مجلس حقوق الإنسان من أجل متابعة تلك التوصيات ولكي نقترب أكثر من جعل حقوق الإنسان حقيقة للجميع.

**السيد لوكيانتسيف** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن جلسة الجمعية العامة اليوم مكرّسة لحدث تاريخي بحق. فقبل سبعين عاماً، اعتمدت الدول وثيقة شكلت النظام الحديث برمّته من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

كانت النازية قد تعرّضت لهزيمة تاريخية تواً، إلى جانب أيديولوجية الاشتراكية القومية الكارهة للإنسان، والتي كان مبدأها الأساسي تفوق عرق واحد على بقية الأعراق. ولذلك، ليس من المستغرب أن نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يبدو، حتى اليوم، وكأنه بيان سياسي ودليل تعليمات، إذ يقدّم مجموعة من المبادئ والتوجيهات التي ينبغي لأعضاء المجتمع الدولي اتباعها في إعداد الردود والحلول إزاء تحديات حقوق الإنسان اليوم. وهذا هو السبب في أنه يعتبر بحق المعيار الذي ينبغي للدول أن تصبو إليه.

وفي السنوات اللاحقة، ضمّت الدساتير والتشريعات الوطنية للدول أحكام الإعلان، فضلاً عن المعاهدات الدولية على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. وعلى الرغم من أن الإعلان في حد ذاته لا يتمتع بقوة معاهدة دولية ملزمة، فقد لقي اعترافاً عالمياً في أوساط الدول التي تتباين نظمها السياسية ومستوى تنميتها وتقاليدها الثقافية إلى حد كبير. وحقيقة أن الإعلان لا يحدد نُهُجاً انفرادية، بل يسلط الضوء على أهمية التنوع ومراعاة الخصائص الإقليمية والوطنية والثقافية والدينية والتقاليد التاريخية لمختلف البلدان كانت لها دور كبير في ذلك. ويتوقف التنفيذ الناجح للمعايير المنصوص عليها في الإعلان إلى حد كبير على الخطوات التي نتخذها. واليوم، بات من المهم للدول أكثر من أي وقت مضى التخلي عن المصالح السياسية القصيرة الأجل وتركيز جهودها على تعزيز الحوار والتعاون وإشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية الجماعية لصياغة القرارات واتخاذها. وكما كان الحال قبل ٧٠ عاما، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة المحرّك الرئيسي لتلك العملية. وفي الوقت نفسه، يتوقف تحقيق أهداف الإعلان في حياتنا على الدول في المقام الأول.

ومنذ اعتماد الإعلان، أُحرز تقدم كبير في التغلب على الشقاق والخلاف في مجال حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات خطيرة تواجه تنفيذه. وتنشأ باستمرار تحديات وتهديدات جديدة وتعرقل تنفيذه. وفي هذا الصدد، فإن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي في مكافحة المشاكل العابرة للحدود الوطنية، مثل العنصرية والتطرف والتمييز والتعصب وكراهية الأجانب، تكتسي أهمية خاصة. وجميع هذه الظواهر تتمحور بشكل أساسي حول إنكار الفكرة الرئيسية للإعلان، وهي: ”يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق“.

لقد صيغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتُمد فور انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكان الإعلان، إلى حد كبير، ردّ البشرية على المعاناة التي سببتها تلك المأساة ورغبتها في ضمان أن ما أدى إليه لن يتكرر – مبدأ النازية، الذي قسم الجنس البشري إلى أعراق بعضها فوق بعض، وبعضها أفضل من الآخر. وقد عانت العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي اعتمدت الإعلان من العواقب الوخيمة لهذا المبدأ في الممارسة العملية. وبالتالي، فإنه من المثير للقلق للغاية أن نرى اليوم المحاولات الخبيثة الرامية إلى تبرئة النازية وتشويه التاريخ، والتي تزداد تواتراً ومنهجية.

وعلى الرغم من أن مفهوم حقوق الإنسان هو عملية تتطور وتتحسن بشكل مستمر، فلا يزال الإعلان صالحا اليوم. وعلاوة على ذلك، فإن إمكاناته كمحفل للحوار لا تزال غير مُقدرة حق قدرها. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه يمكن أن يصبح أداة قوية للحد من انعدام الثقة ومكافحة التعصب وبناء الجسور بين الحضارات والتغلب على التحيزات الخطيرة والعداوة والكراهية، التي أدت إلى اضطرابات اجتماعية وحروب على مدى مئات السنين.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد عبد العزيز**: نلتقي اليوم في إطار أعمال الدورة ٧٣ للجمعية العامة، وقد مر ٧٣ عاما على إنشاء كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ كمنظمتين رائدتين على مستوى العمل المتعدد الأطراف الرامي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصون الكرامة الإنسانية.

وانطلاقا من هذه المسؤولية المشتركة، دأبت جامعة الدول العربية منذ نشأتها على توثيق أواصر التعاون مع الأمم المتحدة،

والتفاعل مع ما يصدر عنها من مواثيق وقرارات، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعتبر أساسا يسترشد به في إرساء المنظومات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار، وعلى مستوى منظومة حقوق الإنسان العربية، تزامنت هذه الوثيقة الحقوقية الدولية الهامة مع إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ كأول لجنة إقليمية دائمة في نطاق جامعة الدول العربية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي. كما تواصلت الجهود على المستوى الإقليمي، من المنظورين الهيكلي والتشريعي، من خلال عدد آخر من الخطوات، من أهمها:

أولا، اعتماد الميثاق العربي لحقوق الإنسان على مستوى القمة في آذار/مارس ٢٠٠٤، كوثيقة إقليمية مرجعية تهدف إلى وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية.

ثانيا، إنشاء لجنة حقوق الإنسان العربية بموجب الميثاق العربي لحقوق الإنسان بعد دخوله حيز النفاذ في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ للنظر في التقارير التي تقدمها الدول الأطراف بشأن التدابير التي اتخذتها لإعمال الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق.

ثالثا، اعتماد يوم ١٦ آذار/مارس – تاريخ دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز النفاذ – يوما عربيا لحقوق الإنسان، وتخليده وفق شعار يعتمد سنويا في مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وتجرى بموجبه العديد من النقاشات والتحليلات، وتتخذ التوصيات اللازمة لتطوير حقوق الإنسان العربية.

رابعا، اعتماد الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤ على مستوى القمة كبرنامج عمل يهدف إلى إدماج حقوق الإنسان في المنظومة التربوية في مختلف المراحل التعليمية.

خامسا، اعتماد الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ على مستوى القمة كخطة عمل تهدف إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي، وضمان التمتع بها لكافة الأفراد والجماعات والفئات.

سادسا، إنشاء لجنة للشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان في إطار البرلمان العربي لإتاحة الفرصة للبرلمانيين العرب للمشاركة في صياغة سياسات حقوق الإنسان ورسمها، والمساهمة في تنفيذها في دولهم المختلفة.

سابعا، إطلاق مؤتمر المسؤولين عن حقوق الإنسان في إطار اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان كثمرة للتعاون القائم بين جامعة الدول العربية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

يشكل تعزيز حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من إطار التعاون القائم بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وبينها وبين عدد كبير من المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها. وتتجلى مظاهر هذا التعاون مع الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر إقليمي رفيع المستوى كل عامين، منذ عام ٢٠١٤، حول حماية حقوق الإنسان بالتعاون بين الجامعة العربية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولذا، ونحن نستحضر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، فلا شك أن مضامينهما تشكل مقاصد نبيلة هدفها الأسمى حماية الحق في الحياة، وإرساء أسس الحرية والعدل والسلام والعدل في العالم. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة التوصل إلى إحلال السلام وإيجاد حلول جذرية ومستدامة للأزمات المتفاقمة في أرجاء العالم المختلفة، وبصفة خاصة مشكلة الشرق الأوسط، والتأكيد هنا على حق الشعب الفلسطيني في مواصلة نضاله من أجل نيل هذه الحقوق تحت وطأة الاحتلال، وكافة المشاكل الأخرى القائمة في منطقتنا العربية، وذلك بغية تمكين الشعوب من التمتع بالحقوق المكفولة

بموجب المواثيق الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وستستمر جامعة الدول العربية في تقديم أقصى الدعم لتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحقيقا لآمال شعوبنا وتطلعاتها لحياة أفضل.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة التذكارية.

*رفعت الجلسة الساعة* ١١/٢٥.